

فلسطينيو أوروبا: شعبنا لن يتهاون مع المفرطين بحقوقه



الاثنين 6 سبتمبر 2010 12:09 م

06/09/2010م

أعربت عشرات المؤسسات والتجمّعات الفلسطينية في أوروبا، عن بالغ قلقها من الخطوات المتسارعة التي أقدمت عليها "سلطة فتح" في رام الله، في بدء المفاوضات المباشرة مع حكومة الاحتلال في واشنطن، بدون تفويض من الشعب الفلسطيني وقواه الحيّة صاحبة الحق في هذا الأمر، وأكدت أنّ الانخراط في المسار التفاوضي الجديد الذي انطلق في واشنطن، هو في شكله ومضمونه سابقة جديدة في الأداء السياسي غير المسؤول، يأتي عبر الرضوخ الكامل لشروط تنبأها وحكومته المتطرّفة.

وأوضحت واحد وعشرون مؤسسة فلسطينية في أوروبا في عريضة جماعية أن انطلاق المفاوضات في واشنطن هي جزء من مسار هدفه التغطية على القتل والحصار والتشريد، وتهويد القدس وإفراغها من المقدسين، وبناء المزيد من المستوطنات وتشديد الجدران وإقامة المعازل، وهدم البيوت وطرد الفلسطينيين في الداخل ومصادرة الأراضي.

وأضافت العريضة: "لا تلوح اليوم مجدداً في الأفق، عبر مواصفات المفاوضات الجديدة وشروطها، أية إمكانية لتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرّف والاستجابة لمطالبه المشروعة".

وحذرت المؤسسات والتجمّعات الفلسطينية في أوروبا، المُوقّعة على العريضة، من أنّ الذهاب إلى المفاوضات، في ظل الظروف الراهنة، هو تقريباً واضح بالحقوق والنوابت الأساسية ودعت لصون حقوق الشعب الفلسطيني وحماية ثوابته، وعدم القبول بالمساومة عليها بأي شكل من الأشكال، وقالت بـ "إنّ أية إتفاقيات تمسّ هذه النوابت هي إتفاقيات باطلة وفاقة للشرعية".

وأشارت العريضة إلى أن الانخراط في ما أسمته بـ "التيه التفاوضي الجديد"، يعكس رغبة فريق معزول شعبياً، ولا تفويض له، شعبياً ووطنياً، أو دستورياً وموسسائياً، بالإقدام على ذلك، وقالت: "إنّ المفاوضات الجديدة، هي في شكلها ومضمونها، لا تمثل مشروعاً لحلّ عادل للقضية الفلسطينية، بل هي في الأساس تهديد بتصفية القضية، والإتيان على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة غير القابلة للتصرّف. بل تحدّر من أنّ حكومة الاحتلال وبدعم من حلفائها رعاة التفاوض، تستخدم المفاوضات غطاءً لعدوانها المركّب على شعبنا وأرضنا، وهجمتها المحمومة على القدس، وتستعملها ذريعة للإتيان على حقوق شعبنا ونوابته وقطع الطريق على حقه في تقرير المصير والخلاص من الاحتلال وسيادته على أرضه ودياره وموارده".

وحذرت العريضة من خطورة الاعتراف بيهودية الكيان الصهيوني، باعتباره محاولة لتفويض حق العودة الفلسطيني غير القابل للتصرّف، وبهدّد أبناء فلسطينيي 48 في وجودهم على أرضهم التاريخية.

ولم تستبعد العريضة أن يكون الرفض الصهيوني لاشتراطات فريق السلطة المفاوض جرى بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية، وقالت: "إنّ انهيار الاشتراطات التي وضعها محمود عباس، واحداً تلو الآخر، خاصة بشأن الاستيطان ومرجعية المفاوضات، قد برهن لكافة الأطراف على ما وصل إليه موقف جناح السلطة المفاوض من ضعف بالغ. وإنّ في ذلك ما نبّه شعبنا الفلسطيني إلى خطورة الموقف، وفداحة المآلات المترتبة على الاستدراج الراهن إلى طاولة المفاوضات، ضمن شروط مسبقة حدّتها حكومة التطرّف الصهيونية بترتيبات معهودة مع الإدارة الأمريكية".

وأعربت العريضة عن أسفها لارتهاق قرار فريق التفاوض للاحتلال، وقالت: "إنّ التدبّر بممارسة ضغوط خارجية على السلطة في رام الله كمقدّمة للاستجابة لإملاءات التفاوض، قد أراح السنتار مجدداً عن حقيقة الارتهاق السياسي القائم في جناح التفاوض العيني. لقد انصح جليّاً أنّ أولئك الرسميين في رام الله قد أسقطوا شعار القرار المستقلّ منذ زمن، وأتهم أصبحوا هدفاً سائعاً للضغط والابتزاز السافر ممّن لا يريدون خيراً بشعبنا الفلسطيني وقصيّته العادلة، بينما يتمّ إعفاء حكومة الاحتلال من أي ضغوط أو إملاءات كانت".

وأضافت: "يبدو واضحاً ذلك الترابط بين التورّط في "المفاوضات المباشرة" وتصعيد التعاون الأمني بين أجهزة السلطة في الضفة الغربية وقوات الاحتلال ومخابراته، خاصّة مع تصعيد الاعتقالات في صفوف أبناء شعبنا وتقييد الاحتجاجات السياسية والاعتراضات الشعبية على المسلك السياسي العيني الذي انطلق في واشنطن".

وأكدت العريضة أنّ المسار التفاوضي الجديد يتكفل فقط بزيادة تعقيد الأوضاع، ويضع نصب عينيّه إطالة أمد الاحتلال الصهيوني وسياساته الخطيرة التي يدفع الشعب الفلسطيني ثمنها، وقالت: "نؤكد إنّ أيّاً مما قد تتمخّص عنه جولات التفاوض الجديدة، لا تُلزم الشعب الفلسطيني، وأيّ توقيع قد يأتي على أيّة مقرّرات في هذا المسار ستبقى حبراً على ورق، كونها فاقدة للشرعية الفلسطينية".

ودعا الموقعون فريق السلطة إلى تغليب خيار المصالحة الوطنية على الذهاب إلى المفاوضات، وقالت: "نرى أنه بدلاً من الذهاب إلى مفاوضات عينية وملاقاة رئيس الوزراء الصهيوني المستمّر في حربه اللامنتهية ضد أبناء شعبنا في الوطن والشتات؛ كان الأولى إنجاز المصالحة والانحياز إلى خيار

الشعب الفلسطيني بكلّ فئاته وفصائله التي تطالب بالثبات على المبادئ والحقوق التاريخية بدون تفريط، والسعي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تنهض بالاستحقاقات الكبيرة التي ينتظرها شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات".

وختمت المنطّحات بالقول: "حنماً لن يتهاون شعبنا الفلسطيني، في العاجل والآجل، مع المُقرّطين بحقوقه والناقضين لثوابته، والوالعين في مشروعات التصفية والتفريط، والمتورّطين في التعاون مع الاحتلال وخدمة أجهزته ومخابراته".

ومن بين المؤسسات والتجمّعات الموقّعة على العريضة: الأمانة العامة لمؤتمر فلسطيني أوروبا، مركز العودة الفلسطيني - لندن، تجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا، رابطة المهندسين الفلسطينيين في أوروبا، رابطة المرأة الفلسطينية في أوروبا، التجمع الفلسطيني - ألمانيا، المنتدى الفلسطيني - الدنمارك، المنتدى الفلسطيني - بريطانيا، مركز العدالة الفلسطيني - السويد، التجمع الفلسطيني - إيطاليا، رابطة فلسطين - النمسا، المنتدى الفلسطيني - هولندا، المنتدى الفلسطيني - فرنسا، البيت الفلسطيني - مالو - السويد، مؤسسة الحق الفلسطيني - إيرلندا، رابطة حق العودة - ألمانيا، التجمع الفلسطيني - هولندا، نقابة المهندسين الفلسطينية - السويد، نقابة الفنانين الفلسطينيين - السويد، نقابة المعلمين الفلسطينيين - السويد، التجمع الفلسطيني - إيرلندا.

المصدر : المركز الفلسطيني للإعلام